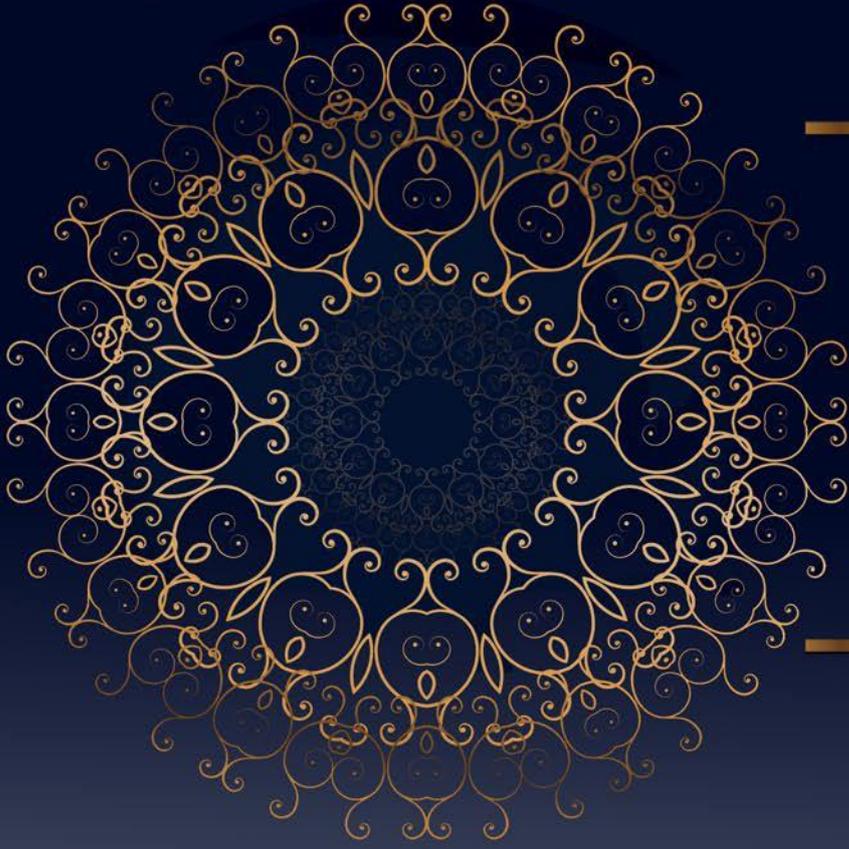


مديرية الأبحاث الاقتصادية والإحصاءات العامة والتخطيط

Economic Research, General Statistics & Planning Directorate

مصرف سورية المركزي

Central Bank Of Syria



التقرير الاقتصادي الأسبوعي

العدد رقم 9 عام 2021



التقرير الاقتصادي الأسبوعي

(2021/03/06-02/28)

العدد 2021/09

جميع الحقوق محفوظة لمصرف سورية المركزي، لا يسمح بإعادة إصدار هذا التقرير، أو تعديله بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من مصرف سورية المركزي. ويشترط في حال الاقتباس منه الإشارة بصورة مرجعية صريحة إلى المصدر. وذلك تحت طائلة المساءلة القانونية وفقاً للقوانين النافذة المتعلقة بحماية حقوق المؤلف.

All Rights reserved to CBS, no part of this publication may be reproduced, distributed, or transmitted in any form or by any means including photocopying, recording or other electronic or mechanical methods without the prior written permission of the publisher, except in case of brief quotations with reference to the source. Under legal accountability according to copyright protection laws.

For Correspondence and Enquiries		للمراسلات والاستفسارات:	
Central Bank of Syria	مصرف سورية المركزي		
Postal Address	El-Tajrida El-Maghrabye Square	العنوان البريدي	ساحة التجريدة المغربية
	P.O.BOX:2254, Damascus		دمشق ص.ب: 2254
Web Site:	www.cb.gov.sy	الموقع الإلكتروني	
Economic Research, General Statistics and Planning Directorate		مديرية الأبحاث الاقتصادية والإحصاءات العامة والتخطيط	
E-mail	research@cb.gov.sy	البريد الإلكتروني	
Telephone:	+963 11 224 20 77	هاتف	
Fax:	+963 11 224 20 77	فاكس	

التقرير الاقتصادي الأسبوعي العدد 2021/09

ملخص:

❖ الاقتصاد السوري:

- استقرار سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار الأمريكي، وارتفاع أسعار الذهب محلياً، وانخفاض مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية.
- القطاع المصرفي السوري: تطور ودائع القطاع المصرفي حسب نوع الوديعة حتى نهاية شهر تشرين الأول من عام 2020.
- رئاسة مجلس الوزراء؛ التأكيد على توجيه الإنفاق العام نحو الإنتاج وتشجيع التصدير وزيادة الاستثمارات في المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- مصرف سورية المركزي؛ رفع سقف القروض الممنوحة من مؤسسات التمويل الصغير.

❖ الاقتصادات العربية:

- الإمارات العربية المتحدة؛ انخفاض مؤشر مديري المشتريات للقطاع الخاص غير النفطي في شهر شباط من عام 2021.
- السعودية؛ انخفاض مؤشر مديري المشتريات للقطاع الخاص غير النفطي في شهر شباط من عام 2021.

❖ الاقتصادات العالمية:

- منطقة اليورو: انخفاض مبيعات التجزئة في شهر كانون الثاني من عام 2021، استقرار معدل البطالة في شهر كانون الثاني من عام 2021، ارتفاع أسعار المنتجين في شهر كانون الثاني من عام 2021.
- الولايات المتحدة الأمريكية؛ انخفاض مؤشر مديري المشتريات للخدمات في شهر شباط من عام 2021، وارتفاع كل من؛ مؤشر التفاؤل الاقتصادي، والإنفاق على البناء في شهر كانون الثاني من عام 2021.
- المملكة المتحدة؛ ارتفاع مؤشر مديري المشتريات للإنشاءات في شهر شباط من عام 2021.
- روسيا؛ انخفاض مؤشر مديري المشتريات لقطاع الخدمات في شهر شباط من عام 2021.
- الصين؛ انخفاض مؤشر مديري المشتريات للخدمات العامة في شهر شباط من عام 2021.
- اليابان؛ ارتفاع مؤشر ثقة المستهلك في شهر شباط من عام 2021.
- هونغ كونغ؛ انخفاض مبيعات التجزئة في شهر كانون الثاني من عام 2021.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (فاو)؛ ارتفاع مؤشر منظمة الأغذية والزراعة للشهر التاسع على التوالي في شهر شباط من عام 2021.

❖ أوراق عمل بحثية:

- صندوق النقد الدولي؛ نهج الهند في الخدمات المصرفية المفتوحة: بعض الآثار المترتبة على الشمول المالي.
- صندوق النقد الدولي؛ الأوبئة وحالة عدم المساواة: التصورات والتفضيلات لإعادة التوزيع.

❖ اقتصاد الأسبوع:

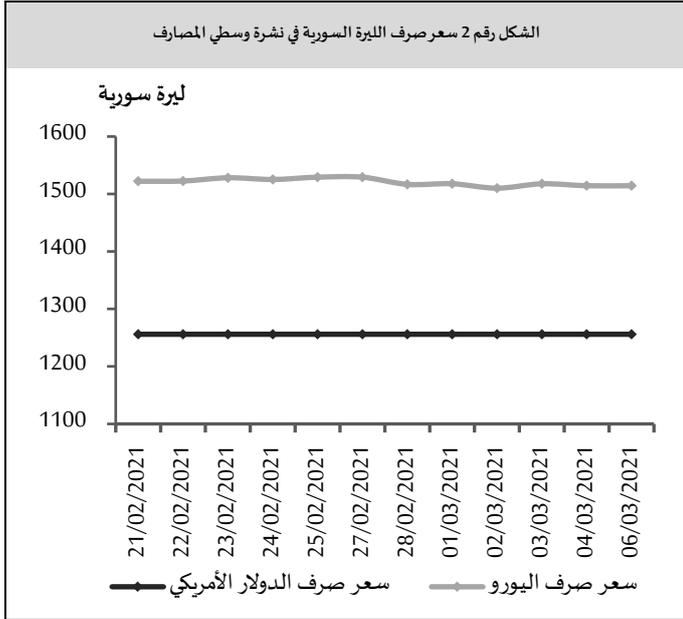
- الأردن: اقتصاد محدود الموارد.

مصرف سورية المركزي:

سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الرئسية:

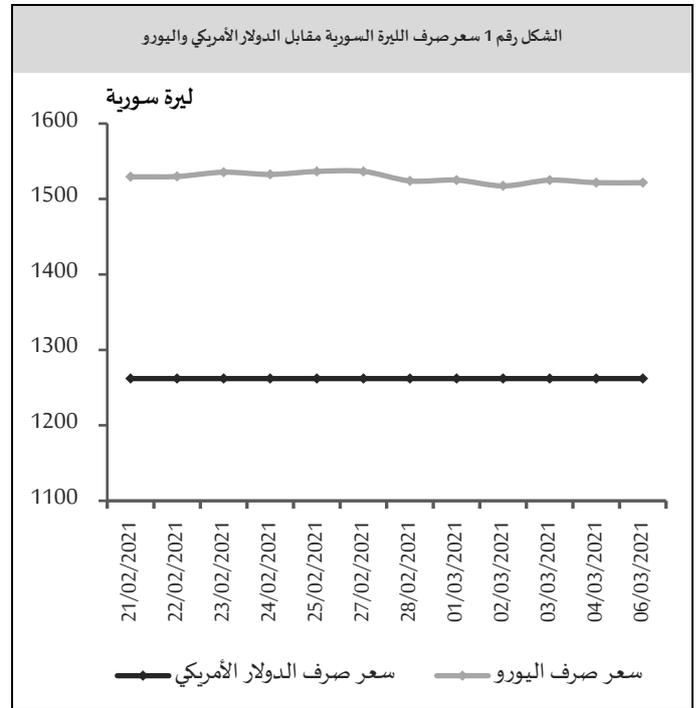
سعر الصرف حسب النشرة الرسمية الصادرة عن مصرف سورية المركزي:

استقر سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار الأمريكي خلال تداولاته الأسبوعية عند مستوى 1,262.00 ليرة سورية، بينما بلغ سعر صرف الليرة السورية مقابل اليورو 1,521.66 ليرة سورية في نهاية الأسبوع، مقارنةً بمستوى 1,524 ليرة سورية في بداية الأسبوع، مسجلاً ارتفاعاً قدره 2.34 ليرة سورية بمعدل (0.15%)، (الشكل رقم 1).



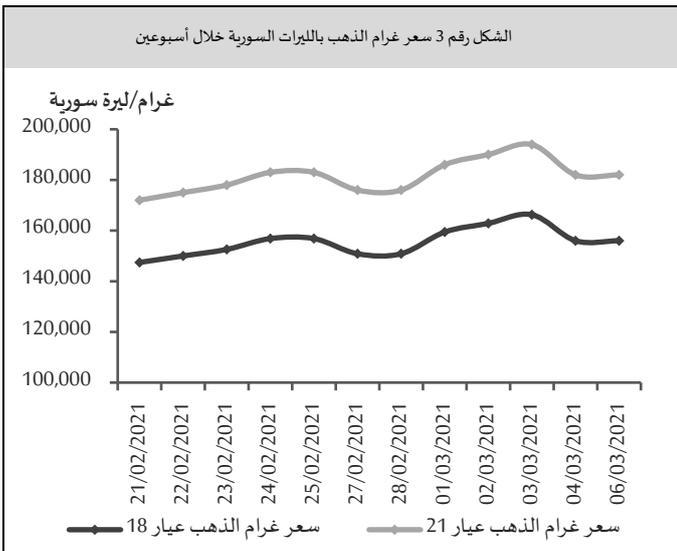
أسعار الذهب في السوق المحلي:

بلغ سعر غرام الذهب (عيار 18 قيراط) 156,000 ليرة سورية في نهاية الأسبوع، مقارنةً بـ 150,857 ليرة سورية في بداية الأسبوع مسجلاً ارتفاعاً بمقدار 5,143 ليرة سورية بمعدل 3.41%، وبلغ سعر غرام الذهب (عيار 21 قيراط) 182,000 ليرة سورية في نهاية الأسبوع، مقارنةً بـ 176,000 ليرة سورية في بداية الأسبوع مسجلاً ارتفاعاً بمقدار 6,000 ليرة سورية بمعدل 3.41%، (الشكل رقم 3)، بينما انخفض سعر الذهب عالمياً بمقدار 24.50 دولار أمريكي ليصبح 1,698.50 دولار أمريكي للأونصة بنسبة انخفاض بلغت 1.42%.



سعر الصرف حسب نشرة المصارف والصرافة الصادرة عن مصرف سورية المركزي:

استقر سعر صرف الليرة السورية خلال تداولاته الأسبوعية لدى القطاع المصرفي أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 1,256 ليرة سورية للدولار الأمريكي، بينما بلغ سعر صرف الليرة السورية مقابل اليورو 1,514.42 ليرة سورية في نهاية الأسبوع، مقارنةً بمستوى 1,516.75 ليرة سورية في بداية الأسبوع، مسجلاً ارتفاعاً قدره 2.33 ليرة سورية بمعدل (0.15%)، (الشكل رقم 2).



المصدر: الجمعية الحرفية للصباغة وصنع المجوهرات والأحجار الكريمة بدمشق، مصرف سورية المركزي.

القطاع المصرفي السوري:

تطور ودائع القطاع المصرفي حسب نوع الوديعة حتى نهاية شهر تشرين الأول من عام 2020:

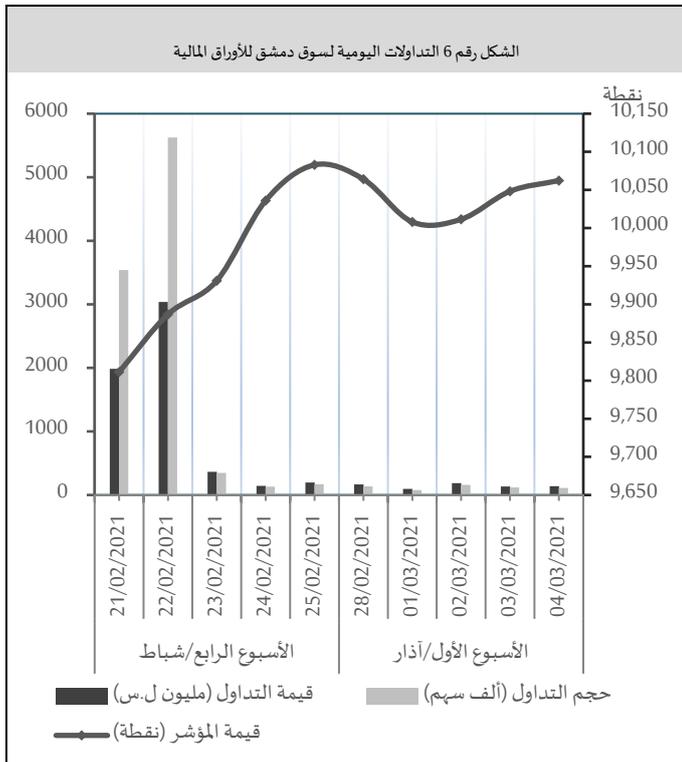
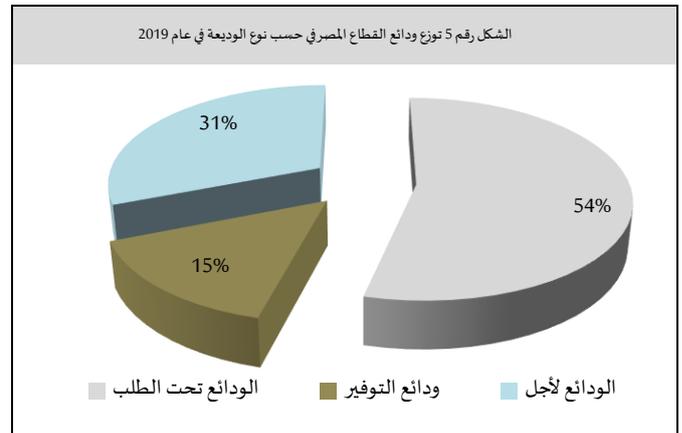
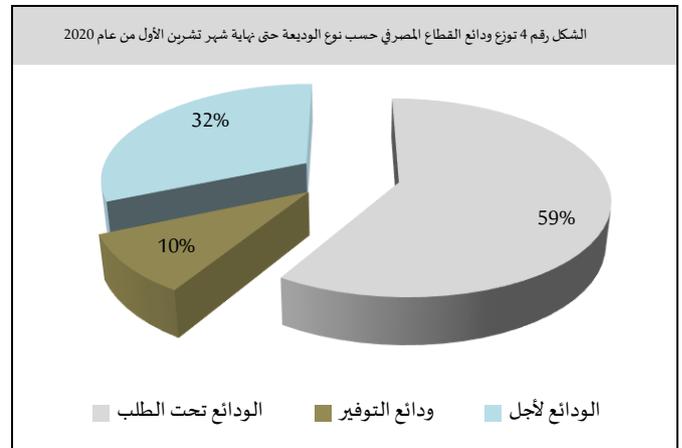
الودائع تحت الطلب: ارتفعت بمقدار 1,778 مليار ليرة سورية لتصل إلى 4,214 مليار ليرة سورية في تشرين الأول من عام 2020، مقارنةً بـ 2,435 مليار ليرة سورية نهاية عام 2019، بمعدل نمو 73%، وقد شكلت ما نسبته 59% من إجمالي الودائع.

الودائع لأجل: ارتفعت بمقدار 1,010 مليار ليرة سورية لتصل إلى 2,259 مليار ليرة سورية، مقارنةً بـ 1,249 مليار ليرة سورية نهاية عام 2019 وبمعدل نمو 81%، وقد شكلت ما نسبته 32% من إجمالي الودائع.

ودائع التوفير: ارتفعت بصورة طفيفة بمقدار 20 مليار ليرة سورية لتصل إلى 696 مليار ليرة سورية، مقارنةً بـ 676 مليار ليرة سورية نهاية عام 2019، مرتفعة بنحو 3%، وشكلت 10% من إجمالي الودائع.

سوق دمشق للأوراق المالية:

سجل المؤشر العام لسوق دمشق للأوراق المالية (DWX) انخفاضاً إلى مستوى 10,062.31 نقطة مقارنةً بمستوى 10,082.89 نقطة في تداولات الأسبوع السابق بنسبة بلغت 0.20%، ويعود ذلك إلى انخفاض أسهم 7 شركة هي: بنك سورية والمهجر بنسبة انخفاض بلغت (9.39%)، والشركة الأهلية للزيوت النباتية بنسبة انخفاض بلغت (7.70%)، وبنك بيمو السعودي الفرنسي بنسبة انخفاض بلغت (5.79%)، وبنك سورية الدولي الإسلامي بنسبة انخفاض بلغت (4.83%)، وبنك الشام بنسبة انخفاض بلغت (4.31%)، وفرنسبنك سورية بنسبة انخفاض بلغت (2.46%)، والمصرف الدولي للتجارة والتمويل بنسبة انخفاض بلغت (1.22%)، كما انخفضت قيمة التداولات الأسبوعية الإجمالية إلى مستوى 723 مليون ليرة سورية مقارنةً بمستوى 5.7 مليار ليرة سورية في تداولات الأسبوع السابق، وانخفض حجم التداول إلى مستوى 605 ألف سهم مقارنةً بمستوى 9.812 مليون سهم في تداولات الأسبوع السابق، وقد شملت هذه التداولات 682 صفقة مقارنةً بـ 1,141 صفقة في الأسبوع السابق.



المصدر: سوق دمشق للأوراق المالية، مصرف سورية المركزي.

استحواذ 1.37% وحجم تداول 8,580 سهم، وفرنسبنك سورية بنسبة استحواذ 1.36% وحجم تداول 16,086 سهم، في حين لم تتجاوز نسب التداول الأخرى 1%.

الاقتصاد المحلي:

المستجدات الاقتصادية المحلية:

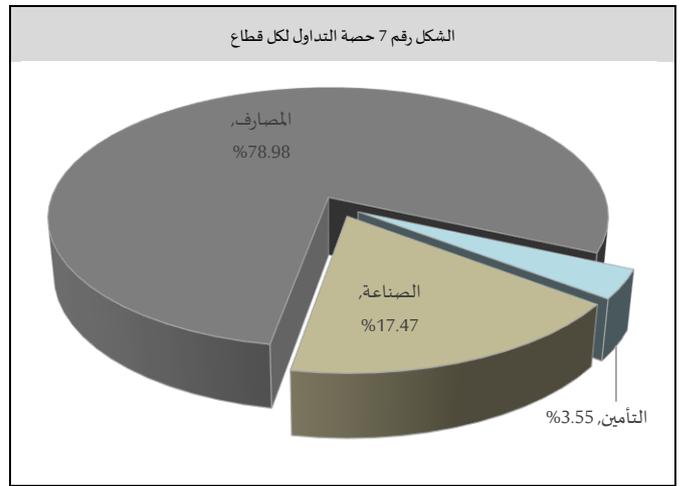
رئاسة مجلس الوزراء؛ التأكيد على توجيه الإنفاق العام نحو الإنتاج وتشجيع التصدير وزيادة الاستثمارات في المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

أكد مجلس الوزراء على أهمية التركيز على دعم العملية الإنتاجية وتقديم المحفزات والتسهيلات اللازمة لزيادة الاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتوجيه الإنفاق نحو دعم الإنتاج وتشجيع التصدير وفق خطوات مدروسة وتفعيل قانون التشاركية للاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة والتعاون مع الفعاليات الاقتصادية باعتبارها شريكاً وطنياً في عملية التنمية.

وجدد المجلس التأكيد على عدالة توزيع الخدمات المقدمة للمواطنين والتخفيف من مظاهر الازدحام على محطات الوقود والأفران وصلات السورية للتجارة وتكثيف الجهود لضبط الأسواق واتخاذ كل ما من شأنه تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين. وطلب رئيس مجلس الوزراء من اللجان الوزارية "الاقتصادية والخدمات والبنى التحتية والطاقة والموارد والتنمية البشرية" عقد اجتماعات نوعية لمناقشة الخطوات التي يمكن اتخاذها لتحسين الواقعين الخدمي والمعيشي بصورة ملموسة واقتراح آلية التنفيذ المناسبة وتقديم الأفكار والحلول لمواجهة الظروف الراهنة بما يخفف من الأعباء على المواطنين والتي فرضتها الحرب الإرهابية والحصار الجائر على سورية.

وصادق مجلس الوزراء على موازنة صندوق التخفيف من آثار الجفاف والكوارث الطبيعية لعام 2021 والبالغة 15 مليار ليرة سورية وأكد على ضرورة متابعة توفير حاجة القطاع الزراعي من السماد والمحروقات.

سيطر قطاع المصارف على الحصة الأكبر من تداولات السوق على الرغم من انخفاض حصته إلى مستوى 78.98% في تداولات الأسبوع الحالي مقارنةً بمستوى 96.25% في تداولات الأسبوع السابق بينما ارتفعت حصة قطاع الصناعة إلى مستوى 17.47% في تداولات الأسبوع الحالي مقارنةً بمستوى 2.54% في تداولات الأسبوع السابق، وارتفعت حصة قطاع التأمين إلى مستوى 3.55% في تداولات الأسبوع الحالي مقارنةً بمستوى 1.21% في تداولات الأسبوع السابق، في حين لم يجر أي تداول على قطاعات الخدمات والاتصالات والزراعة.



المصدر سوق دمشق للأوراق المالية، مصرف سورية المركزي.

وجاء ترتيب الشركات من حيث نسب الاستحواذ وحجم التداول على النحو الآتي؛ بنك البركة سورية متصدراً بنسبة استحواذ 22.69% وحجم تداول 116,311 سهم، وبنك سورية الدولي الإسلامي بنسبة استحواذ 21.22% وحجم تداول 132,716 سهم، وبنك الشام بنسبة استحواذ 15.70% وحجم تداول 112,350 سهم، والشركة الأهلية للزيوت النباتية بنسبة استحواذ 12.13% وحجم تداول 30,300 سهم، وبنك قطر الوطني سورية بنسبة استحواذ 11.14% وحجم تداول 85,648 سهم، وشركة إسمنت البادية بنسبة استحواذ 5.34% وحجم تداول 20,630 سهم، والمصرف الدولي للتجارة والتمويل بنسبة استحواذ 3.21% وحجم تداول 18,210 سهم، وشركة العقيلة للتأمين التكافلي بنسبة استحواذ 2.36% وحجم تداول 22,568 سهم، وبنك سورية والمهجر بنسبة استحواذ 1.46% وحجم تداول 13,970 سهم، وبنك بيمو السعودي الفرنسي بنسبة

مصرف سورية المركزي؛ رفع سقف القروض الممنوحة من مؤسسات التمويل الصغير؛

أصدر مجلس النقد والتسليف قراراً بتعديل الضوابط الاحترازية الخاصة بنشاط التمويل الصغير بحيث يتم اعتماد سقف القرض للعميل الواحد ومجموعته المترابطة ومتوسط رصيد القرض القائم وفق شرائح محددة بشكل يتناسب مع حجم رأس مال مقدمي خدمات التمويل الصغير.

ووفقاً للقرار فإنه يحدد متوسط رصيد القرض القائم بمليون ليرة سورية والسقف بـ 5 ملايين ليرة سورية للعميل الواحد ومجموعته المترابطة على أن تكون الزيادة موجهة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة المنتجة للدخل وذلك بالنسبة للمؤسسات ذات رأس المال ما بين 250 مليون ليرة سورية ومليار ليرة سورية.

وبناء على القرار يحدد سقف القرض بـ 10 ملايين ليرة سورية وذلك للمؤسسات التي يبلغ رأسمالها ما بين مليار ليرة سورية و2.5 مليار ليرة سورية ويحدد السقف بـ 15 مليون ليرة سورية للمؤسسات ذات رأس المال ما بين 2.5 مليار ليرة سورية و5 مليارات ليرة سورية، ويحدد أيضاً سقف القرض لغرض إقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة بـ 20 مليون ليرة سورية للمؤسسات ذات رأس المال ما بين 5 مليار ليرة سورية و7.5 مليار ليرة سورية وبـ 25 مليون ليرة سورية للمؤسسات ذات رأس المال ما بين 7.5 مليار ليرة سورية ولغاية 10 مليار ليرة سورية وبـ 30 مليون ليرة سورية للمؤسسات ذات رأس المال بأكثر من 10 مليار ليرة سورية. يذكر أن القرار السابق لمجلس النقد والتسليف رقم 68/م.ن لعام 2019 كان قد حدّد الحد الأقصى لمتوسط الرصيد القائم للمقترض الواحد بمبلغ مليون ليرة سورية.

الاقتصادات العربية:

الإمارات العربية المتحدة؛ انخفاض مؤشر مديري المشتريات للقطاع الخاص غير النفطي في شهر شباط من عام 2021:

انخفض مؤشر مديري المشتريات للقطاع الخاص غير النفطي إلى 50.6 نقطة في شهر شباط من عام 2021، مقارنةً بـ 51.2 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته. ويعود ذلك إلى تراجع نمو كل من؛ الأعمال الجديدة، والإنتاج، والأعمال المتراكمة.

السعودية؛ انخفاض مؤشر مديري المشتريات للقطاع الخاص غير النفطي في شهر شباط من عام 2021:

انخفض مؤشر مديري المشتريات ليصل إلى 53.9 نقطة في شهر شباط من عام 2021، مقارنةً بـ 57.1 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته، وهو أدنى مستوى منذ شهر تشرين الأول السابق، بسبب تأثير تفشي Covid-19، ويعود ذلك إلى تراجع نمو الطلبات الجديدة، وضعف المعنويات إلى أدنى مستوى لهما منذ شهر تشرين الأول السابق.

الاقتصاد الأوروبي:

منطقة اليورو:

انخفاض مبيعات التجزئة في شهر كانون الثاني من عام 2021: انخفضت مبيعات التجزئة على أساس شهري بنسبة 5.9% في شهر كانون الثاني من عام 2021، مقارنةً بـ 1.8% في الشهر الأخير من العام السابق، ويعود ذلك إلى انخفاض مبيعات كل من؛ المنتجات غير الغذائية، والوقود. وعلى أساس سنوي؛ تقلصت مبيعات التجزئة بنسبة 6.4% في شهر كانون الثاني من عام 2021، مقارنةً بـ 0.9% في الشهر الأخير من العام السابق.

استقرار معدل البطالة في شهر كانون الثاني من عام 2021: استقر معدل البطالة عند 8.1% في شهر كانون الثاني من عام 2021، دون تغيير عن الشهر الأخير من العام السابق. وهو أدنى مستوى منذ شهر حزيران من عام 2020.

ارتفاع أسعار المنتجين في شهر كانون الثاني من عام 2021: ارتفعت أسعار المنتجين على أساس شهري بنسبة 1.4% في شهر كانون الثاني من عام 2021، بعد ارتفاعها بنسبة 0.9% في الشهر الأخير من العام السابق، وهو أكبر مكسب في مؤشر أسعار المنتجين منذ شهر كانون الثاني من عام 2006، ويعود ذلك إلى ارتفاع التكلفة في كل من؛ قطاع الطاقة، والسلع الوسيطة، والسلع الرأسمالية، والسلع الاستهلاكية المعمرة وغير المعمرة.

الاقتصاد الأمريكي:

الولايات المتحدة الأمريكية:

انخفاض مؤشر مديري المشتريات للخدمات في شهر شباط من عام 2021:

انخفض مؤشر مديري المشتريات للخدمات إلى 55.3 نقطة في شهر شباط من عام 2021، مقارنةً بـ 58.7 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته، وهو أدنى نمو في قطاع الخدمات منذ انكماشه في شهر أيار وسط قيود العرض وارتفاع الأسعار. ويعود ذلك إلى التراجع في تسليم الموردين، والنشاط التجاري والإنتاج، والطلبات الجديدة، والتوظيف.

ارتفاع مؤشر التفاؤل الاقتصادي في شهر كانون الثاني من عام 2021:

ارتفع مؤشر التفاؤل الاقتصادي بمقدار 3.5 نقطة ليصل إلى 55.4 نقطة في شهر آذار من عام 2021، وهو أعلى مستوى منذ شهر شباط من عام 2020 قبل إغلاق Covid-19. ويعود ذلك إلى انتعاش التوقعات لمدة ستة أشهر للاقتصاد الأمريكي، وعودة إلى المنطقة الإيجابية لأول مرة منذ شهر تشرين الأول من عام 2020، وارتفاع المؤشر الفرعي للشؤون المالية الشخصية (وهو مقياس لنظرة الأمريكيين تجاه مواردهم المالية في الأشهر الستة المقبلة)، وارتفاع المؤشر الفرعي للسياسات الفيدرالية.

ارتفاع الإنفاق على البناء في شهر كانون الثاني من عام 2021: ارتفع الإنفاق على البناء بنسبة 1.7% في شهر كانون الثاني من عام 2021، بعد نموه بنسبة 1.1% في الشهر الأخير من العام السابق. ويعود ذلك إلى ارتفاع الإنفاق على البناء الخاص، مدعوماً بالإنفاق على كل من: السكن، والإقامة، والنقل، والتصنيع. بالإضافة إلى ذلك، زادت نفقات البناء العامة، مدعومة بصورة أساسية في الإنفاق على الطرق السريعة، وإنفاق الشوارع.

الاقتصاد البريطاني:

ارتفاع مؤشر مديري المشتريات للإنشاءات في شهر شباط من عام 2021:

ارتفع مؤشر مديري المشتريات للإنشاءات إلى 53.3 نقطة في شهر شباط من عام 2021، مقارنةً بـ 49.2 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته، ويعود ذلك إلى الارتفاع في كل من: الأعمال التجارية، وإجمالي الطلبات الجديدة وسط تحسن الطلب عبر مجموعة من المصادر، بما في ذلك التطوير السكني، والفرص الجديدة في القطاع التجاري والإنفاق على البنية التحتية للقطاع العام.

الاقتصاد الروسي:

انخفاض مؤشر مديري المشتريات لقطاع الخدمات في شهر شباط من عام 2021:

انخفض مؤشر مديري المشتريات للخدمات إلى 52.2 نقطة في شهر شباط من عام 2021، مقارنةً بـ 52.7 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته. ويعود ذلك إلى تباطؤ نمو كل من: الإنتاج والطلبات الجديدة، وطلبات التصدير الجديدة.

الاقتصاد الآسيوي:

الصين: انخفاض مؤشر مديري المشتريات للخدمات العامة في شهر شباط من عام 2021:

انخفض مؤشر مديري المشتريات للخدمات العامة إلى 51.5 نقطة في شهر شباط من عام 2021، مقارنةً بـ 52.0 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته، ويعود ذلك إلى انخفاض كل من: مبيعات الصادرات، والعمالة، والأعمال المعلقة.

اليابان: ارتفاع مؤشر ثقة المستهلك في شهر شباط من عام 2021:

ارتفع مؤشر ثقة المستهلك إلى 33.8 نقطة في شهر شباط من عام 2021، مقارنةً بـ 29.6 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته، ويعود ذلك إلى تحسن جميع المؤشرات الفرعية الرئيسية: سبل العيش العامة، نمو الدخل، الرغبة في شراء السلع المعمرة، وتوقعات التوظيف.

هونغ كونغ؛ انخفاض مبيعات التجزئة في شهر كانون الثاني من عام 2021:

انخفضت مبيعات التجزئة على أساس سنوي بنسبة 14.5% في شهر كانون الثاني من عام 2021، بعد انخفاضها بنسبة 14% في الشهر الأخير من العام السابق، وهو أكبر انخفاض في 6 أشهر وسط الموجة الرابعة من فيروس Covid-19 والتشوهات في توقيت العام القمري الجديد. ويعود ذلك إلى الانخفاض في مبيعات كل من: المصوغات والساعات، والملابس والأحذية.

المنظمات والهيئات الدولية:

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (فاو): ارتفاع مؤشر منظمة الأغذية والزراعة للشهر التاسع على التوالي في شهر شباط من عام 2021:

أشار تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة إلى ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية للشهر التاسع على التوالي في شهر شباط من عام 2021، حيث سجلت أسعار السكر والزيوت النباتية الزيادة الأكبر. وبلغ متوسط مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية 116 نقطة بارتفاع بنسبة 2.4% عن مستواه المسجل في الشهر السابق من العام ذاته، وبارتفاع بنسبة 26.5% مقارنةً بشهر شباط من عام 2020.

حيث ارتفع مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار السكر بنسبة 6.4% مع تراجع الإنتاج في بلدان الإنتاج الرئيسية وارتفاع الطلب على الواردات من آسيا وهو ما أثار مخاوف بشأن تراجع العرض العالمي. وسجل مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الزيوت النباتية ارتفاعاً بنسبة 6.2% وهو أعلى مستوى له منذ شهر نيسان من عام 2012، حيث ارتفعت جميع أسعار زيوت النخيل والصويا واللفت ودوار الشمس.

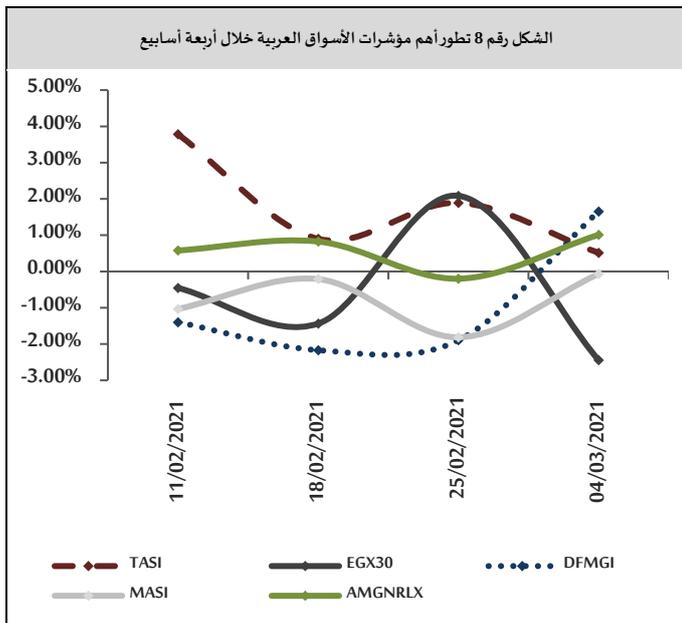
كما ارتفع مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الألبان بنسبة 1.7% مدفوعاً بارتفاع أسعار الصادرات الدولية من الزبدة وسط إمدادات محدودة من أوروبا الغربية. وارتفع مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الحبوب بنسبة 1.2% مع ارتفاع أسعار

الذرة الرفيعة بنسبة 17.4% وسط استمرار الطلب المرتفع عليها من الصين. وكذلك ارتفع مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار اللحوم بنسبة 0.6%، مدفوعاً بتراجع إمدادات لحوم الأبقار والأغنام في مناطق الإنتاج الرئيسية.

أسواق المال العربية والدولية:

البورصة العربية:

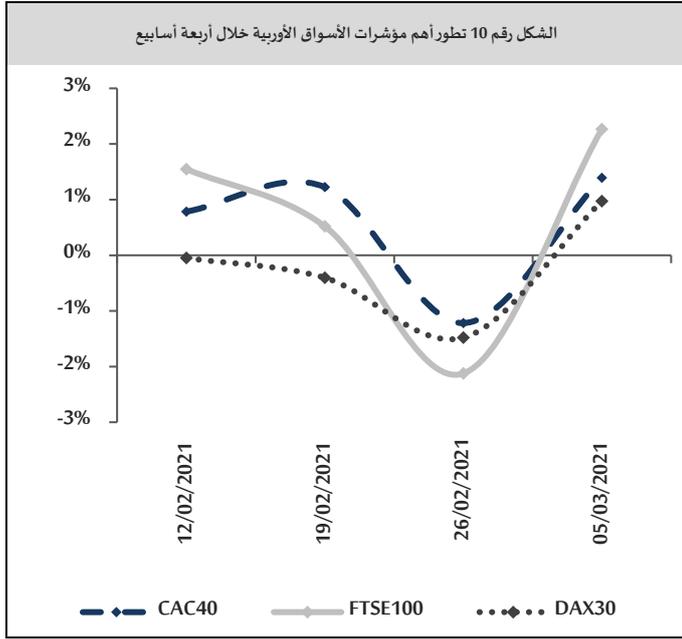
تباينت مؤشرات أسواق المال العربية في نهاية تداولاتها الأسبوعية، حيث ارتفع مؤشر سوق دبي المالي DFMGI بنسبة 1.66% مسجلاً 2,569.32 نقطة بدعم من قطاعات؛ المصارف، والعقارات، والاتصالات، وارتفع المؤشر العام الأردني AMGNRLX بنسبة 1.01% مسجلاً 1,763.50 نقطة بدعم من قطاعات؛ الصناعة، والعقارات، والطاقة، كما ارتفع المؤشر العام السعودي TASI بنسبة 0.52% مسجلاً 9,242.28 نقطة بدعم من قطاعات؛ الصناعة، والنقل، والفنادق والسياحة، بينما انخفض المؤشر الرئيس للبورصة المصرية EGX30 بنسبة (2.44%) مسجلاً 11,333.86 نقطة بضغط من قطاعات؛ التجزئة، والنقل والشحن، والخدمات، وانخفض المؤشر الرئيس للبورصة المغربية MASI بنسبة (0.07%) مسجلاً 11,350.41 نقطة بضغط من قطاعات؛ التأمين، والعقارات، والخدمات.



الأسهم الأمريكية:

مؤشر DAX30 الألماني بنسبة 0.97% مسجلاً 13,920.69 نقطة

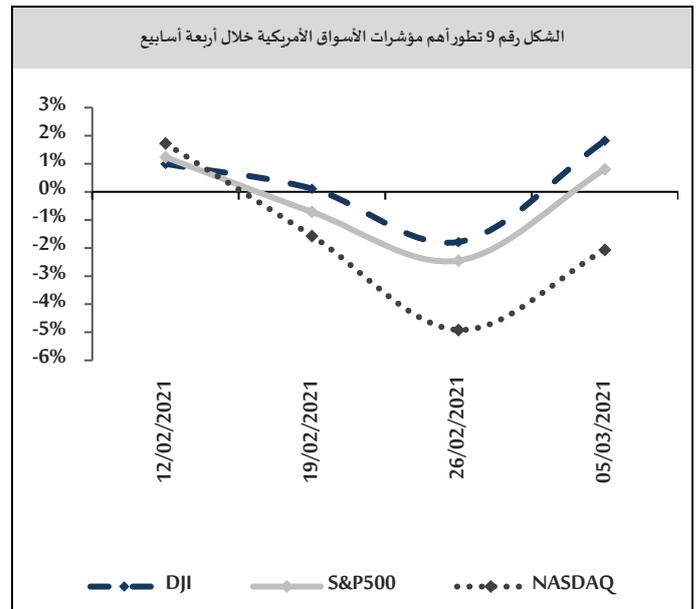
بدعم من قطاعات؛ المؤسسات العامة، والتأمين، والنقل.



الأسهم الآسيوية:

تباينت مؤشرات الأسهم الآسيوية في نهاية تداولاتها الأسبوعية عقب تصريحات رئيس الاحتياطي الفيدرالي الذي لم يعلن عن خطوات للحد من التقلبات المتزايدة الناجمة من ارتفاع عوائد سندات الخزنة الأمريكية في حين كان المستثمرون يتوقعون أن يزيد الاحتياطي الفيدرالي مشتريات السندات طويلة الأجل مما كان سيساعد على خفض أسعار الفائدة، حيث ارتفع المؤشر الرئيس للبورصة الهندية NSE150 بنسبة بلغت 2.81% مسجلاً 14,938.10 نقطة بدعم من قطاعات؛ الطاقة، والقطاع العام، والمصارف، وارتفع مؤشر S&P/ASX200 الأسترالي بنسبة 0.56% مسجلاً 6,710.80 نقطة بدعم من قطاعات؛ التعدين، والذهب، والمواد الأساسية، بينما انخفض مؤشر NIKIE225 الياباني بنسبة (0.35%) مسجلاً 28,864.32 نقطة بضغط من قطاعات؛ التكنولوجيا، والتجزئة، والنقل، وانخفض مؤشر شنغهاي المركب SSEC الصيني بنسبة (0.20%) مسجلاً 3,501.99 نقطة بضغط من قطاعات؛ الصناعة، والتكنولوجيا، والخدمات.

ارتفعت مؤشرات الأسواق الأمريكية في نهاية تداولاتها الأسبوعية وسط ارتفاع آمال المستثمرين حول تعافي الاقتصاد الأمريكي بوتيرة سريعة عقب الأنباء الإيجابية المتعلقة بتطورات لقاح Covid-19 وحزمة التحفيز الأمريكية الجديدة، باستثناء مؤشر NASDAQ الذي انخفض بنسبة (2.06%) مسجلاً 12,920.15 نقطة، مسجلاً أرباح في قطاعات النفط والغاز الطبيعي، والاتصالات، والمواد الأساسية، وخسائر في قطاعات الخدمات الصحية، والخدمات الاستهلاكية، والتكنولوجيا، حيث ارتفع مؤشر DJI بنسبة 1.82% مسجلاً 31,496.30 نقطة، وارتفع مؤشر S&P500 بنسبة 0.81% مسجلاً 3,841.94 نقطة.



الأسهم الأوروبية:

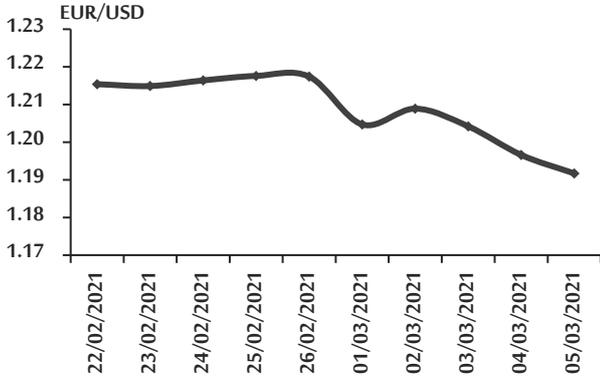
ارتفعت الأسهم الأوروبية في نهاية تداولاتها الأسبوعية في ظل تفاؤل الأسواق وسط توقعات بقيام ألمانيا بتخفيف قيود مكافحة جائحة Covid-19 وترقب المستثمرين الإجراءات التي ستخضعها بريطانيا في ميزانيتها الجديدة لدعم الاقتصاد، حيث ارتفع مؤشر FTSE100 البريطاني بنسبة 2.27% مسجلاً 6,630.52 نقطة بدعم من قطاعات؛ الخدمات، والتأمين، والصناعة، وارتفع مؤشر CAC40 الفرنسي بنسبة 1.39% مسجلاً 5,782.65 نقطة بدعم من قطاعات؛ المالية، والتجزئة، والاتصالات، وارتفع

أسعار العملات:

اليورو:

تابع اليورو انخفاضه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 1.2047 دولار أمريكي لليورو بعد أن أغلق في الأسبوع السابق منخفضاً (عند مستوى 1.2174 دولار أمريكي لليورو) نتيجة بيانات اقتصادية ألمانية ضعيفة¹، وتابع انخفاضه في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 1.1917 دولار أمريكي لليورو نتيجة ارتفاع الدولار الأمريكي مدعوماً بارتفاع عائد سندات الخزينة الأمريكية.

الشكل رقم 13 تطور سعر صرف اليورو مقابل الدولار خلال أسبوعين

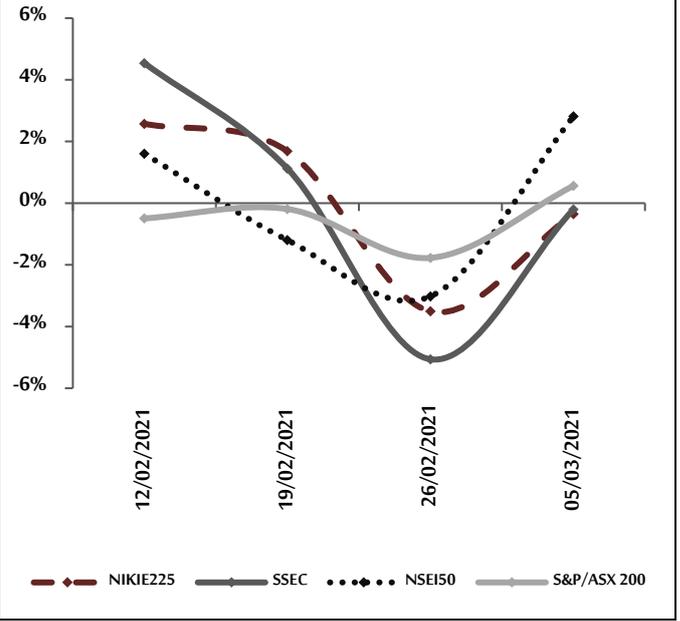


الجنيه الاسترليني:

انخفض الجنيه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 1.3922 دولار أمريكي للجنيه بعد أن أغلق في الأسبوع السابق مرتفعاً (عند مستوى 1.4932 دولار أمريكي للجنيه) ويأتي انخفاض الجنيه بعد إعلان الحكومة البريطانية عن عجز الموازنة للسنة المالية 2021-2020، حيث بلغ العجز مستوى قياسي عند 16.9% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لعام 2020، بينما انخفض في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 1.3841 دولار أمريكي للجنيه نتيجة ارتفاع الدولار الأمريكي.

¹ انخفضت مبيعات التجزئة في ألمانيا بنسبة 4.5% على أساس شهري في شهر كانون الثاني من عام 2021، بعد تراجع بنسبة 9.1% في شهر كانون الأول من عام 2020، ومقارنة بتوقعات السوق بانخفاض بنسبة 0.3%.

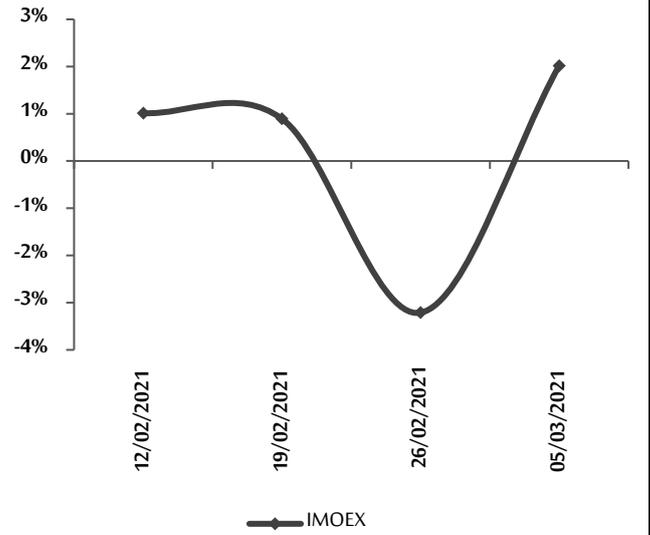
الشكل رقم 11 تطور أهم مؤشرات الأسواق الآسيوية خلال أربعة أسابيع



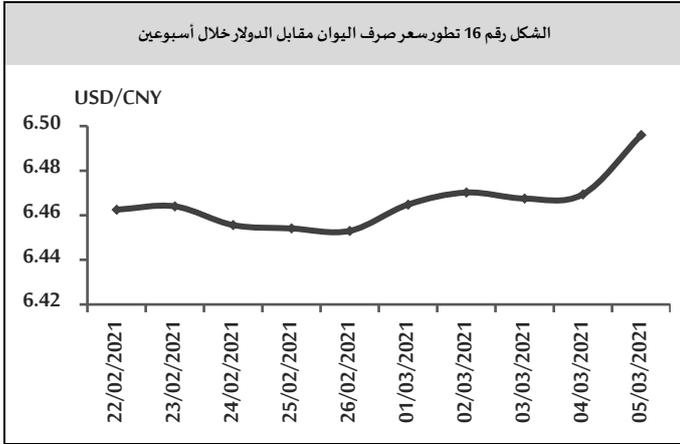
الأسهم الروسية:

أغلقت بورصة موسكو تداولاتها الأسبوعية على ارتفاع حيث ارتفع مؤشر IMOEX بنسبة 2.02% مسجلاً 3,414.13 نقطة بدعم من قطاعات؛ النفط والغاز الطبيعي، والاتصالات، والخدمات.

الشكل رقم 12 تطور مؤشر السوق الروسية خلال أربعة أسابيع

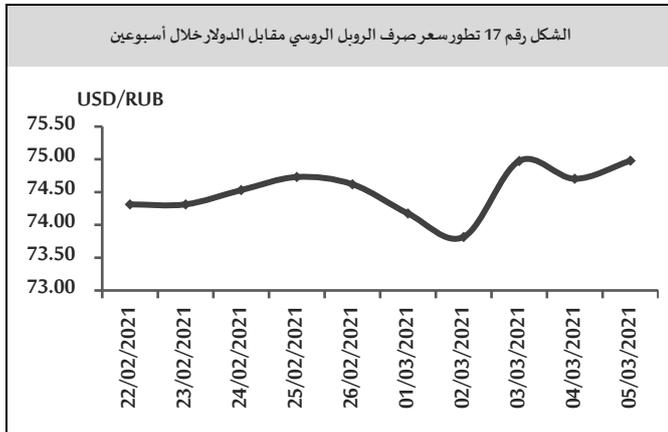


نتيجة ارتفاع الدولار الأمريكي، واستمرار بنك الصين الشعبي
بضخ السيولة في الأسواق.



الروبل الروسي:

تابع الروبل ارتفاعه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً
74.1739 روبل للدولار الأمريكي بعد أن أغلق في الأسبوع السابق
مرتفعاً (عند مستوى 74.6196 روبل للدولار الأمريكي) نتيجة
بيانات اقتصادية روسية جيدة²، بينما انخفض في تداولات
منتصف وأخيره ليغلق عند مستوى 74.9787 روبل للدولار
الأمريكي نتيجة ارتفاع الدولار الأمريكي وبيانات اقتصادية روسية
ضعيفة³.

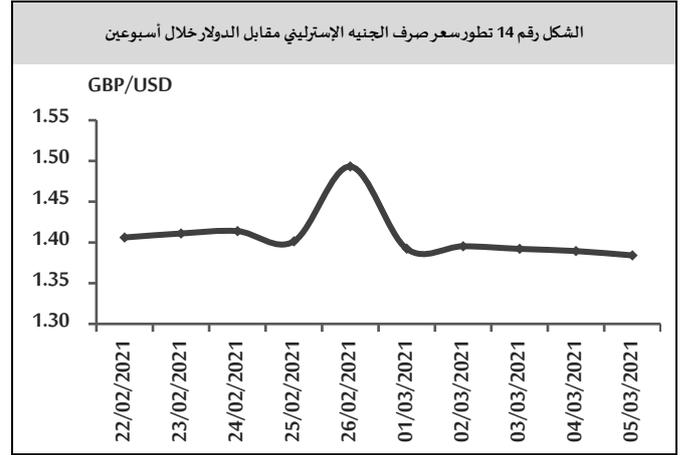


البتكوين:

ارتفعت عملة البتكوين في بداية تداولاتها الأسبوعية مسجلاً
49,572 دولار أمريكي للوحدة الواحدة بعد أن أغلقت منخفضة

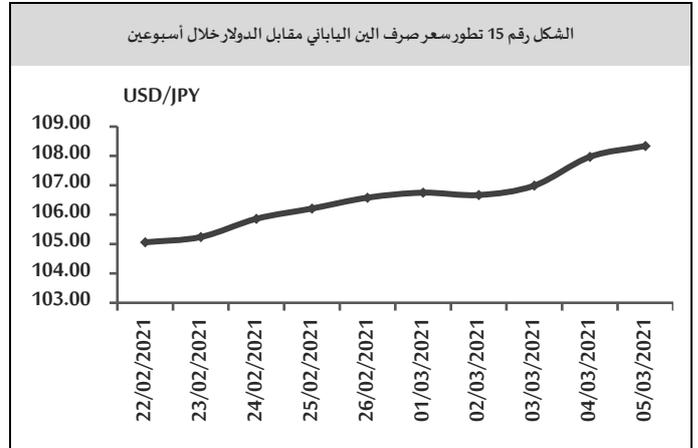
² ارتفع مؤشر مديري المشتريات التصنيعي إلى 51.5 نقطة في شهر شباط من عام 2021، مقارنةً بـ 50.9 نقطة في الشهر السابق.

³ انخفض مؤشر مديري المشتريات الخدمي إلى 52.2 نقطة في شهر شباط من عام 2021، من 52.7 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته.



الين:

تابع الين انخفاضه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً
106.75 ين للدولار الأمريكي بعد أن أغلق في الأسبوع السابق منخفضاً
(عند مستوى 106.58 ين للدولار الأمريكي) نتيجة انخفاض
الطلب عليه كملاد آمن مع ارتفاع مؤشرات الأسهم الآسيوية،
وتابع انخفاضه في تداولات منتصف الأسبوع وأخيره ليغلق عند
مستوى 108.34 ين للدولار الأمريكي نتيجة ارتفاع الدولار
الأمريكي.

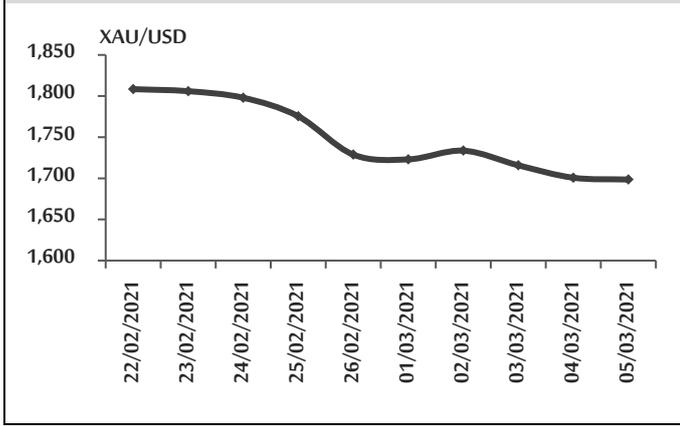


اليوان:

انخفض اليوان في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً
6.4648 يوان للدولار الأمريكي بعد أن أغلق مرتفعاً في الأسبوع السابق
(عند مستوى 6.4530 يوان للدولار الأمريكي) نتيجة بيانات
اقتصادية ضعيفة¹، وتابع انخفاضه في تداولات منتصف
الأسبوع وأخيره ليغلق عند مستوى 6.4960 يوان للدولار الأمريكي

¹ انخفض مؤشر مديري المشتريات العام إلى 51.7 نقطة في شهر شباط من عام 2021، مقارنةً بـ 52.2 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته.

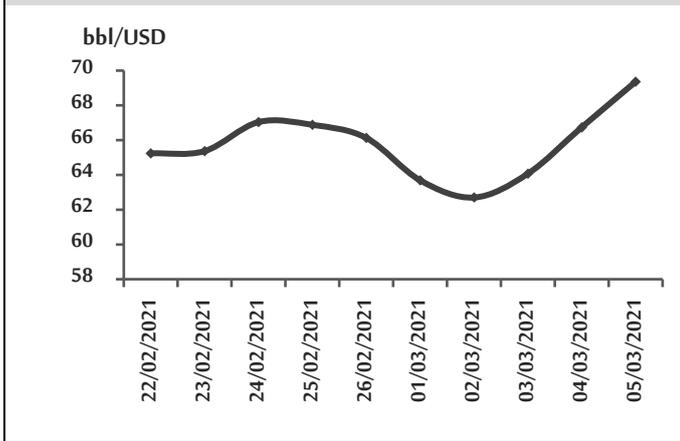
الشكل رقم 19 تطور سعر الذهب خلال أسبوعين



النفط:

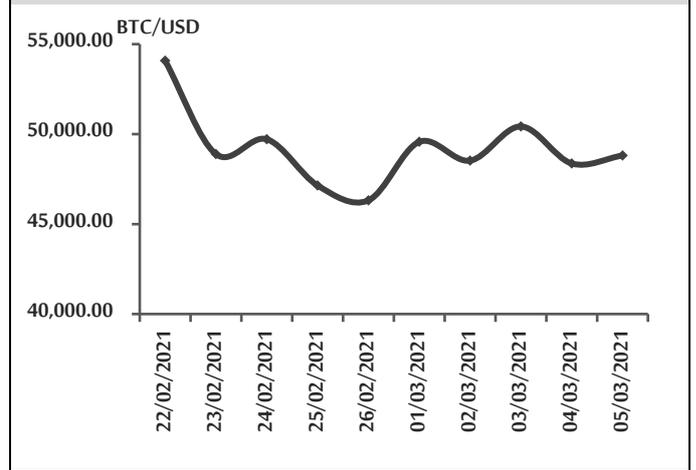
تابع سعر برميل النفط انخفاضه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 63.69 دولار أمريكي للبرميل بعد أن أغلق منخفضاً في الأسبوع السابق (عند مستوى 66.13 دولار أمريكي للبرميل) نتيجة ارتفاع الدولار الأمريكي، بينما ارتفع في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 69.36 دولار أمريكي للبرميل مسجلاً أعلى مستوى له في 14 شهراً، بعد اتفاق تحالف أوبك+ على تمديد التخفيضات الحالية حتى نهاية شهر نيسان من عام 2021، إضافةً إلى قرار المملكة العربية السعودية الإبقاء على التخفيض الطوعي في إنتاجها النفطي لمدة شهر إضافي.

الشكل رقم 20 تطور سعر النفط خلال أسبوعين



في الأسبوع السابق (عند مستوى 46,319 دولار أمريكي للوحدة الواحدة) وجاءت ارتفاعات البتكوين بفضل تزايد الثقة في أنها ستصبح استثماراً رئيساً وأداة للمدفوعات، مدعومةً بقبول مؤسسي واسع من قبل مصرفي (أوف أمريكا - و جي بي مورجان) تزامناً مع دخولها حيز اهتمام كبار مستثمري العالم وصناديق الاستثمار، وتابعت ارتفاعها في تداولات منتصف الأسبوع مسجلةً 50,425 دولار أمريكي للوحدة الواحدة نتيجة ارتفاع الطلب عليها من قبل كبار المستثمرين، بينما انخفضت في تداولات نهاية الأسبوع لتغلق عند مستوى 48,811 دولار أمريكي للوحدة الواحدة نتيجة عمليات البيع بهدف جني الأرباح، وارتفاع الدولار الأمريكي.

الشكل رقم 18 تطور سعر صرف البتكوين مقابل الدولار خلال أسبوعين



أسعار السلع:

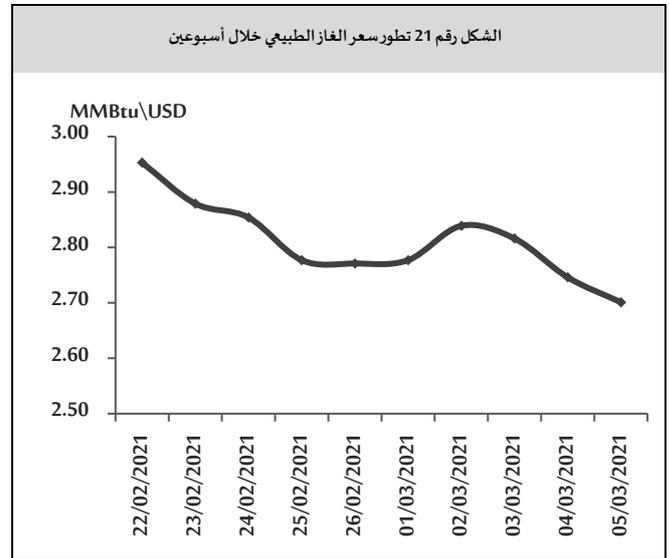
الذهب:

تابع الذهب انخفاضه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 1,723 دولار أمريكي للأونصة، بعد أن أغلق منخفضاً في الأسبوع السابق (عند مستوى 1,728.80 دولار أمريكي للأونصة) بسبب انخفاض الطلب عليه كملاذ آمن نتيجة ارتفاع مؤشرات الأسهم، وتابعت انخفاضه في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 1,698.50 دولار أمريكي نتيجة ارتفاع الدولار الأمريكي بسبب ارتفاع العائد على سندات الخزانة الأمريكية.

الغاز الطبيعي:

ارتفع الغاز الطبيعي في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 2.777 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية¹ بعد أن أغلق منخفضاً في الأسبوع السابق (عند مستوى 2.771 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية) نتيجة ارتفاع الطلب عليه في القارة الأوروبية، وتابع ارتفاعه في تداولات منتصف الأسبوع مسجلاً 2.816 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية نتيجة توقعات بارتفاع الطلب عليه مستقبلاً، بينما انخفض في تداولات نهاية الأسبوع ليغلق عند مستوى 2.701 دولار أمريكي نتيجة انخفاض العقود الآجلة للغاز الطبيعي.

الشكل رقم 21 تطور سعر الغاز الطبيعي خلال أسبوعين



¹ عرفت الوحدة الحرارية MBTU لتكون BTU1000، (بالإنجليزية: British thermal unit BTU أو Btu). حيث أضيف الحرف اللاتيني M الذي يعبر عن 1000 إلى الوحدة الحرارية البريطانية، وبذلك يعني المختصر الإنجليزي MBTU ألف وحدة حرارية بريطانية، وقد يتسبب هذا التعريف الغريب التباساً لدى الناس حيث أنه طبقاً لنظام الوحدات المتري M تعني مليوناً وليس ألفاً، حيث يشكل حرف M اختصاراً لكلمة Mega أي مليون. ولتفادي تلك الالتباسات فيستخدم المهتمون التعبير MMBTU للتعبير عن 1 مليون وحدة حرارية بريطانية، حيث 1 مليون وحدة حرارية بريطانية (يرمز لها MMBTU) تعادل 28,26 متر مكعب غاز، وذلك باعتبار أن المتر المكعب يعطي طاقة حرارية مقدارها 40 ميغا جول.

أوراق عمل بحثية:

صندوق النقد الدولي؛ نهج الهند في الخدمات المصرفية المفتوحة: بعض الآثار المترتبة على الشمول المالي²

تبحث هذه الدراسة في دور وأهمية تطوير البنية التحتية الرقمية في الهند المعروفة باسم "India Stack" (بما في ذلك نظام المدفوعات القابل للتشغيل البيئي، ومعرّف رقمي عالمي، وميزات أخرى) في تحقيق هدف الحكومة المتمثل في زيادة الشمول المالي. ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أولاً: تطوير البنية التحتية الرقمية (India Stack) جهة تنفيذ المبادئ المصرفية للمنافسة المفتوحة وقابلية المنافسة من خلال التشغيل البيئي ومشاركة البيانات في القطاع المالي. ومن خلال الجمع بين مجموعة متنوعة من المؤسسات المصرفية وغير المصرفية في إطار بنية تحتية مشتركة، فمن المحتمل تسهيل هذه البنية للشمول المالي، ويتضح ذلك من خلال الزيادة في معاملات الدفع ذات القيمة العالية والمنخفضة، كما يتمتع الهيكل العام للبنية التحتية الرقمية المقدمة من القطاع العام بدعم توفير العديد من الخدمات المالية وزيادة تعميق الشمول المالي والتنمية. ثانياً؛ يؤدي دخول مزوّدي مدفوعات جدد وفعالين إلى زيادة المنافسة بالنسبة للوسطاء الماليين الحاليين، نظراً لأن الرسوم المستمدة من المدفوعات يمكن أن تكون مصدراً مهماً لدخل المصارف القائمة. ثالثاً؛ يمكن أن تمتد إمكانات البنية التحتية التي توفرها (India Stack) إلى ما هو أبعد من التمويل، كإطار أوسع لسياسة البيانات، وبشكل التقاء المستويات الأربع للبنية التحتية الرقمية (هوية رقمية، واجهة مدفوعات قابلة للتشغيل البيئي، رقمنة الوثائق والتحقق، مستوى لا يزال قيد الإنشاء لإدارة البيانات الفردية من خلال وسطاء منظمين) الأساس لاقتصاد رقمي تنافسي وشامل، حيث يمارس الأفراد سيطرة هادفة على بياناتهم. ويعد النموذج الائتماني للبيانات ذو أهمية عامة باعتباره نهجاً يمكنه تفعيل التحكم في البيانات الشخصية، مما يسهل مشاركة البيانات مع الحفاظ على

² IMF, India's Approach to Open Banking: Some Implications for Financial Inclusion, N.21/52, Feb, 2021.

الخصوصية. وستكون عمليات تجميع الحسابات عبر الوكلاء المؤتمنين والتي تمت الموافقة عليها مؤخراً مثيرة للاهتمام حيث يتم توسيع نطاق فئات البيانات ليشمل البيانات غير المالية، بما في ذلك الخدمات الصحية. وأخيراً: أكدت الدراسة على أنه وحتى وقت قريب، كانت نسبة كبيرة من سكان الهند تفتقر إلى الوصول إلى الخدمات المصرفية الرسمية وتعتمد إلى حد كبير على النقد في المعاملات المالية. إلا أن التوسع في الخدمات المالية القائمة على الهاتف المحمول والتي تتيح طرقاً بسيطة ومريحة لحفظ المعاملات المالية وإجرائها قد وُقرّ بديلاً جديداً لتوسيع الشبكة المالية. وسمحت البنى التحتية الرقمية المحسنة (India Stack) بزيادة فعلية وسريعة في استخدام المدفوعات الرقمية ودخول مجموعة من المنافسين بما في ذلك شركات التكنولوجيا المالية والشركات الكبيرة.

صندوق النقد الدولي؛ الأوبئة وحالة عدم المساواة: تصوّرات وتفضيلات إعادة التوزيع¹

تقوم هذه الدراسة بفحص تجريبي لتصورات استجابة الحكومات في إدارة التداعيات الصحية والاقتصادية الناجمة عن جائحة Covid-19، والتوقعات حول المستقبل، وتفضيلات دور الحكومة في احتواء الأزمة. وتستخدم مسحاً على المستوى الفردي لـ 11 من اقتصادات السوق المتقدمة والناشئة. ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أولاً؛ أن التصورات حول كيفية تعامل الحكومة مع الأزمة بصورة جيدة تعتمد على الخصائص الفردية مثل الجنس والعمر والمنطقة والتوظيف والحالة الاجتماعية والاقتصادية، ولكنها أيضاً نتاج تجارب حديثة في مواجهة الصعوبات والأزمات. والأهم من ذلك، أن الفئات الضعيفة اقتصادياً والأكثر تضرراً من الأزمة كانت لديها وجهة نظر أقل تفضيلاً لاستجابات الحكومات خلال الأشهر الأولى من الوباء. ثانياً؛ إن التعرض لمرض خطير أو فقدان الوظيفة بسبب الوباء يمكن أن يحدّد توقعات الناس

¹ IMF, Pandemics and Inequality: Perceptions and Preferences for Redistribution, N.21/53, Feb, 2021.

المستقبلية، مما يزيد من المخاوف بشأن فقدان الوظائف لفترات طويلة، والتهديد الوشيك من أتمتة الأعمال، ويدل هذا على أن تدابير السياسة التي تقلل بصورة مباشرة من الصعوبات الاقتصادية والقلق ضرورية لاحتواء تداعيات الوباء. ثالثاً؛ هنالك دعم حكومي للتحويلات المباشرة التي تخفف من المصاعب الاقتصادية على المدى القصير وتعمل على استقرار الاقتصاد. وقد تم بالفعل نشر مثل هذه البرامج في العديد من اقتصادات الأسواق المتقدمة والناشئة. وأخيراً؛ أكدت الدراسة على أن دعم سياسات إعادة التوزيع المؤيدة للمساواة يختلف عبر البلدان، ويعتمد على الخبرات الشخصية والآراء حول الطبقات الفقيرة. والأهم من ذلك، أن تفضيلات تقديم الدعم المالي للأفراد والشركات الأكثر تضرراً من الأزمة ترتبط أيضاً بوجود تصور إيجابي لدى الأفراد عن أداء الحكومة، مما يسלט الضوء على أهمية سياسات الاحتواء الفعالة على الصعيد الصحي والاقتصادي.

اقتصاد الأسبوع:

الأردن: اقتصاد محدود الموارد

يقع الأردن شمال غرب المملكة العربية السعودية، جنوب سورية، بين فلسطين والعراق، تبلغ مساحته 89.3 ألف كم²، وعدد سكانه نحو 10 مليون نسمة وفق تقديرات عام 2018.

النتائج المحلي الإجمالي:

بلغ إجمالي الناتج المحلي في الأردن 43.74 مليار دولار أمريكي في عام 2019، مقارنةً بـ 42.23 مليار دولار أمريكي في عام 2018، وتمثل قيمة الناتج المحلي الإجمالي نحو 0.04% من الاقتصاد العالمي، ويأتي قطاع الخدمات في المرتبة الأولى بنسبة 66.6% من الناتج المحلي الإجمالي يليه قطاع الصناعة بنسبة 28.2%، ثم الانتاج الزراعي بنسبة 4.5% من الناتج المحلي الإجمالي.

نمو الناتج المحلي:

سجل اقتصاد الأردن انكماشاً بمعدل 2.2% على أساس سنوي في الربع الثالث من عام 2020، بعد انكماشه بمعدل 3.6% في الربع السابق من العام ذاته، ويرجع ذلك بصورة رئيسة إلى آثار جائحة Covid-19 على مختلف قطاعات الاقتصاد الأردني

لاسيما الفنادق والمطاعم والنقل والاتصالات والخدمات الاجتماعية والبناء والتصنيع.

معدل التضخم:

انكشمت أسعار المستهلكين في الأردن بمعدل 0.3% في شهر كانون الثاني من عام 2021، بعد انكماشها بمعدل 0.4% في الشهر الأخير من عام 2020، مدفوعةً بصورة أساسية بانخفاض أسعار المواد الغذائية والملابس والإسكان والنقل، وعلى أساس شهري؛ انكماش مؤشر أسعار المستهلكين بمعدل 0.3% في شهر كانون الأول من عام 2020، بعد ارتفاعه بمعدل 0.1% في الشهر السابق من العام ذاته.

معدل البطالة:

ارتفع معدل البطالة في الأردن إلى 23.9% في الربع الثالث من العام 2020، مقارنةً بمعدل 23% في الربع الثاني من عام 2020، وارتفع عدد العاطلين عن العمل ليلعب 254 ألف شخص في الربع الثالث من عام 2020، مقارنةً بـ 242 ألف شخص في الربع السابق من العام ذاته.

العجز التجاري:

سجل الأردن عجزاً في الميزان التجاري بلغ نحو 775 مليون دولار أمريكي في شهر كانون الأول من العام 2020، مقارنةً بعجز قدره 836 مليون دولار أمريكي في الشهر السابق من العام ذاته، حيث نمت الصادرات بمعدل 20.7% لتبلغ 803.7 مليون دولار أمريكي، وارتفعت الواردات بمعدل 5.12% لتبلغ نحو 1.58 مليار دولار أمريكي.

احتياطي النقد الأجنبي والذهب:

انخفضت احتياطيات النقد الأجنبي في الأردن لتبلغ 18.4 مليار دولار أمريكي في شهر كانون الثاني من العام 2021، مقارنةً بـ 18.6 مليار دولار أمريكي في شهر كانون الأول من عام 2020، كما انخفضت احتياطيات الذهب إلى مستوى 43.50 طن في الربع الرابع من عام 2020، مقارنةً بـ 43.54 طن في الربع السابق من العام ذاته.

الدين الخارجي والحكومي:

ارتفع الدين الخارجي في الأردن ليلعب نحو 17.4 مليار دولار أمريكي في عام 2019، مقارنةً بـ 17 مليار دولار أمريكي في العام السابق، وسجلت الديون الحكومية معدل 92.4% من إجمالي الناتج المحلي للبلاد في عام 2019.

بيئة الأعمال:

يحتل الأردن المرتبة 75 من بين 190 اقتصاداً في سهولة ممارسة الأعمال وفق تصنيفات البنك الدولي لعام 2019، كما يأتي في المرتبة 70 من بين 140 دولة مصنفة في تقرير التنافسية الذي نشره المنتدى الاقتصادي العالمي في عام 2019.

التصنيف الائتماني:

تصنف وكالة Standard & Poor's الأردن عند المستوى B+ مع توقعات مستقبلية مستقرة، وتصنّفه وكالة Fitch عند المستوى BB- مع توقعات مستقبلية سلبية، أما وكالة Moody's فتصنّفه عند المستوى B1 مع توقعات مستقبلية مستقرة.

أهم المؤشرات الاقتصادية العالمية:

الميزان التجاري			سعر الفائدة	معدل البطالة	التضخم		الناتج المحلي الإجمالي		البلد
Latest			latest	latest	سنوي	شهري	سنوي	ربعي	
Jan	مليار دولار أمريكي	-68.2	%0.25 Jan	%6.2 Feb	% 1.4 Jan	% 0.3 Jan	%-2.4 Q4	% 4.1 Q4	الولايات المتحدة الأمريكية
Dec	مليار يورو	29.2	%0 Jan	%8.1 Jan	%0.9 Feb	% 0.2 Feb	%- 5 Q3	%-0.6Q4	منطقة اليورو
Dec	مليار جنيه استرليني	-6.2	%0.1 Feb	%5.1 Dec	%0.7 Jan	% -0.2 Jan	%-7.8 Q4	%1 Q4	المملكة المتحدة
Dec	مليار دولار أمريكي	10.55	%4.25 Feb	%5.8 Jan	%5.7 Feb	% 0.8 Feb	%-3.1 Q4	%1.5 Q3	روسيا
Jan	مليار دولار أمريكي	103.25	%3.85 Feb	%5.2 Dec	%-0.3 Jan	%1 Feb	%6.5 Q4	%2.6 Q4	الصين
Jan	مليار ين ياباني	-323.9	%-0.1 Jan	%2.9 Jan	%-0.6 Jan	%0.6 Jan	%-1.2 Q4	%3 Q4	اليابان
Jan	مليار دولار أمريكي	- 3.03	%17 Feb	%12.9 Nov	%15.61 Feb	%0.91 Feb	%5.9 Q4	% 1.7 Q4	تركيا
Feb	مليار دولار أمريكي	-14.9	%4 Feb	% 6.5 Jan	%4.06 Jan	%-0.63 Jan	%0.4 Q4	%21.9 Q3	الهند
Jan	مليار دولار استرالي	10.14	%0.1 Feb	%6.4 Jan	%0.9 Q4	%0.9 Q4	%-1.1 Q3	%3.1 Q4	استراليا
Nov	مليار دولار أمريكي	-3.3	%8.25 Feb	%7.2 Q4	%4.3 Jan	%-0.4 Jan	%0.7 Q3	%-1.7 Q2	مصر
Dec	مليار دولار أمريكي	-0.77	%2.50 Mar	%23.9 Q3	%-0.3 Jan	%-0.3 Dec	%-2.2 Q3	%-3.6 Q2	الأردن
Oct	مليار دولار أمريكي	-0.84	%4.53 Jan	%6.2 2019	145.8 % Dec	% 8.15 Dec	%-15 Q42019	%-2 Q42019	لبنان